وأمّا من أجاز تجريدها من الضمير، على لغة الحجازيين، فله ذلك في نحو قولنا: زيد عسى أن يقوم. فعلى لغة الحجازيين، لا ضمير مستتر بعد عسى، وجملة (أن يقوم) في موضع الرفع بعسى. وعلى لغة التميميين، يكون في (عسى) ضمير مستتر يعود على (زيد) وجملة (أن يقوم) في محل نصب بعسى.

إن كلتا اللغتين جائزتان، فنقول في التثنية والجمع والتأنيث، على لغة تميم: هند عست أن تقوم، والزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عسوا أن يقوموا، والهندان عستا أن تقوما، والهندات عسين أن يقمن. وأما في لغة الحجاز فلا نقول إلا: هند عسى أن تقوم، والزيدانِ عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندان عسى أن تقوما، والهندات عسى أن يقمن، من غير أن يتبع عسى ضمير متصل أو مستتر.

ولهذا فيجوز إثبات الضمير المتصل بعسى على لغة تميم، ويجوز عدم إثباته بعد عسى في لغة الحجازيين، وهي الأشهر والأعمّ. فلا مجال للخلاف بينهما. وكذلك يجوز في (عسى) إذا اتصل بها ضمير الرفع، في نحو: (عسيتُ) للمتكلم، و(عسيتَ) للمخاطب. و(عسيتِ) للمخاطبة، و(عسيتما وعسيتم وعسيتن) للمخاطبين والمخاطبات. و(عسين) للغائبات. جاز كسر سينها وفتحها، وقرأ نافع ﴿**فهل عسيتم إن توليتم**﴾[1] و﴿**هل عسيتم إن كُتب عليكم القتال**﴾[2] بكسر سين عسيتم، ولكنّ الفتح أشهر، لأن الباقين قرأوها بالفتح. وأبو عبيدة يقول بالفتح. ولكن أبا علي الفارسي يقول بالكسر. ولهذا فأرى الأخذ بالرأيين تيسيراً على أبناء اللغة[3].

20. المفعول لأجله المعرّف والمضاف:

اختلف النحويون في مسألة مجيء المفعول لأجله معرفاً، فذهب سيبويه، وتبعه الزمخشري إلى أن المفعول لأجله يجوز أن يأتي معرفاً، معتمدين في ذلك على ورود المفعول لأجله المعرف في لغة العرب الذين يحتج بلغتهم، في نحو قول الشاعر:

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء

---

(1) محمد / 22.

(2) البقرة / 246.

(3) انظر: المقتضب، ج1، ص189. مغني اللبيب، ج1، ص364. أوضح المسالك، ج1، ص235. شرح ابن عقيل، ج1، ص315. شرح الأشموني، ج1، ص397.

في قوله: (الجبن) فقد ورد مفعولاً لأجله منصوباً، مع أنه معرّف بالألف واللام، ولم يُجر بحرف الجر اللام. وقول قريظ بن أُنيق أحد بني العنبر:

فليت لي بهم قومـــاً إذا ركبوا شنوا الإغـــارة فرسانـــاً وركبانـــا

في قوله: (الإغارة) حيث ورد مفعولاً لأجله منصوبا، مع اقترانه بالألف واللام، من غير أن يُجر بحرف الجر (اللام). وقول شاعر الحماسة:

كريم يغض الطرف فضل حياتـــه ويـــدنـــو وأطراف الرماح دواني

في قوله: (فضلَ حياته) مفعول لأجله منصوب، مع أنه معرف بالإضافة؛ لأن (فضل) مضاف إلى (حياته) المعرّف بالإضافة إلى الضمير، ولم يُجر بحرف الجر (اللام). وقول حاتم الطائي:

وأغفر عـــوراء الكريم ادخارَه وأعـــرض عن شتم اللئيم تكرّمـــا

في قوله: (ادخارَه) وقع مفعولاً لأجله منصوبا، مع أنه مضاف إلى الضمير ولو جرّه باللام فقال (لادخاره) لكان سائغاً مقبولاً، ولكنه آثر النصب مع التعريف وهذا جائز كذلك. وورد المفعول لأجله المعرفة في آي الذكر الحكيم في قوله تعالى: **﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت﴾**[1] بنصب (حذرَ) على أنه مفعول لأجله منصوب، مع أنه معرفة بالإضافة. وقوله تعالى: **﴿ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله﴾**[2] في قوله (ابتغاء) على أنه مفعول لأجله منصوب، مع أنه معرف بالإضافة. وقوله تعالى:**﴿فيتّبعون ما تشابه منه ابتغاءَ الفتنة﴾**[3] بنصب (ابتغاء) على أنه مفعول لأجله منصوب، مع أنه معرّف بالإضافة. وقوله تعالى: **﴿وما تنفقون إلا ابتغاءَ وجه الله﴾**[4] بنصب (ابتغاء) على أنه مفعول لأجله منصوب، مع أنه معرّف بالإضافة.

إن هذه الشواهد من آي الذكر الحكيم والشعر العربي الذي قيل في عصور الاحتجاج باللغة ليلغي ما ادعاه أبو عمر الجرمي، وأبو الفضل الرياشي، وأبو العباس المبرد في

---

(1) البقرة / 19.

(2) البقرة / 265.

(3) آل عمران / 7.

(4) البقرة / 272.

قولهم: إن المفعول له لا يكون إلا نكرة، وإن (ال) فيه زائدة، وإضافته غير محضة، وإذا عُرِّف جُرّ بحرف الجر (اللام)[1].

ومن خلال ما ذكرنا من خلافات في المفعول له المعرفة، فأرى أن هذا الخلاف في نصب المفعول له المعرفة خلاف تعسفي، ينبغي أن لا يوجد أصلاً، لأن نصوصاً فصيحة في فن القول العربي وردت في نصب المفعول له المعرفة، والمضاف إلى معرفة، وسواء أورد مجروراً بحرف الجر أم منصوباً، فكلتا اللغتين جائزتان سائغتان لا اعتراض عليهما؛ لورودهما في لغة العرب شعرها ونثرها وفي آي الذكر الحكيم.

21. عطف المفعول معه أو نصبه على أنه مفعول معه:

تعدّدت آراء النحويين في الاسم الواقع بعد الواو التي بمعنى (مع)، التالية لجملة ذات فعل أو اسم يشبه الفعل، ممّا فيه معنى الفعل، وحروفه وعمله. أهو مفعول معه منصوب أم هو اسم معطوف. فرأوا أنه يجب نصب الاسم الذي هو مفعول معه بعد (الواو) إذا لم يصح عطفه على ما قبله وكان المانع معنوياً أو لفظياً في مثل قولنا: نهضت وبزوغ الفجر، وأنا ناهض وبزوغ الفجر. وأعجبني نهوضك وبزوغ الفجر. فبزوغ الفجر في الأمثلة السابقة جميعها مفعول معه منصوب، لأنه لم يصح عطفها على ما قبلها لمانع معنوي، وهو عدم المشاركة بين من نهض وهو إنسان وبين بزوغ الفجر. وكما في قول الشاعر ذي الرمة:

علفتها تبناً وماءً بارداً حتى شتت همّالة عيناها

في قوله: وماء، حيث يمتنع عطف ماء على تبن، من قبيل عطف المفردات، وذلك لأن العطف خاص بما يُطعم، ومن أجل ذلك تم تأويل علفتها بمعنى أنلتها، أو نجعل (ماء) مفعولاً به لفعل محذوف تقديره سقيتها، وإلى هذا ذهب الفرّاء وأبو علي الفارسي ومن تبعهما.

وقول الراعي النميري:

إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا

---

(1) انظر: المقتضب، ج2، ص119. شرح المفصل، ج2، ص257. أوضح المسالك، ج2، ص47. شرح ابن عقيل، ج1، ص523. شرح الأشموني، ج2، ص216.

في قوله: والعيونا. فإنه لا يمكن عطفه لأن العطف ممتنع هنا لانتفاء المشاركة؛ أي لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف، إذ لا يقال: وزججن العيون، ولهذا نصبت (والعيون) على أحد ثلاثة أوجه: الأول: النصب على المعية. الثاني: على تقدير فعل يعطف على زجّجن الحواجب وكحّلن العيون وإلى هذا ذهب الفراء وأبو علي الفارسي. الثالث: أن يكون معنى زجّجن: زيّن، أي زيّن الحواجب والعيون وإلى هذا ذهب الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي.

ينبغي النصب على المعية، في نحو قولنا: مالك وزيداً؟ وما شأنك وعمراً؟)فزيداً وعمراً) مفعول معه منصوب ولا يجوز فيه العطف؛ لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند جمهور النحويين، فيتعيّن النصب على المعية. وهذا مانع لفظي، ولكنّ بعض النحويين أجازوا العطف في هذه المسألة فيمكن أن نقول: مالك وزيد وما شأنك وعمر بجر زيد وعمرو بالعطف على الضمير. وأرى جواز الوجهين؛ لأن اللغة تتسع لكليهما من خلال نصوصها. ويرى بعض النحويين، نصب (زيد وعمرو) بفعل كون مضمر.

ورأى بعض النحويين جواز النصب على المعية أو العطف، ولكن النصب على المعية أرجح في نحو قولنا: كتبت البحث وخالداً. فيجوز في (خالد) النصب على المعية وهو الأرجح، ويجوز العطف فنقول: كتبت البحث وخالدٌ، ولكن العطف مرجوح؛ لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا مع الفصل، وهنا لا فصل. وجمهور النحويين يرفضون عطف الاسم الصريح على الضمير المتصل.

ويرى بعض النحويين جواز النصب على المعية والعطف، ولكن العطف أرجح وأفضل من جهة المعنى أو من جهة اللفظ، نحو قولنا: جاء الأستاذ والطالب، على العطف. وجاء الأستاذ والطالب، على النصب على المعية لأن الفعل حدث من اثنين معاً، وهما اسمان صريحان، يصلح كلٌّ منهما أن يعطف على الآخر، ومثله قولنا: جئت أنا والأستاذ، على العطف وهو الأرجح، لأن العطف هنا على ضمير منفصل، ومنه قوله تعالى: ﴿**اسكن أنت وزوجك الجنة**﴾[1] برفع ما بعد الواو (زوج) على العطف لأنه الأصل

---

(1) البقرة / 35.

وقد أمكن بلا ضعف. ويجوز أن نقول: جئت أنا والأستاذ، بالنصب على المعية، ولكنه مرجوح، والأرجح العطف على ما ذُكر من قبل.

ويرى بعض النحويين وجوب العطف، وامتناع النصب على المعية، إذا كان الفعل لا يقع إلا من متعدّد ويدل على المشاركة، مثل قولنا: تبادلت الأردن ومصر البضائع التجارية، واشترك الطالب وزميله في إعداد البحث، وتعاون الطبيب والممرض في إجراء العملية للمريض، وتصادق علي وجميل.

ويرى النحويون وجوب العطف وامتناع النصب على المعية كذلك، في نحو: كل رجل وضيعته، وكل طالب وكتابه. كلّ: مبتدأ مرفوع. الواو: حرف عطف. كتابه: اسم معطوف على (كل) مرفوع. وخبره المبتدأ محذوف وجوباً تقديره مقترنان، ومثله قولنا: كل كاتب وأسلوبه.

إن هذه الخلافات النحوية بين النحويين في الاسم الواقع بعد واو المعية وتشعبها جعلت أبا الحسن الأخفش يعدّ باب المفعول معه سماعيا وليس قياسيا. ولكنني أقول: إنه قياسي في كل اسم وقع بعد واو المعية، استكمل الشروط السابقة التي ذُكرت، ولا تعقيد في هذه المسألة إذا أخذنا بهذه الشروط الواضحة لفظاً ومعنى، وتجاوزنا الخلافات الجزئية لدى النحويين؛ لأن هذه الخلافات الجزئية عقّدت المسألة وزادتها غموضاً، والأجدى أن نأخذ بتلك الشروط الواقعية الواضحة وتطبيقها على جملة المفعول معه فيصبح الأمر ميسراً وواضحاً لدى الناطقين بالعربية[1].

22. نصب الاستثناء المنقطع المنفي وإتباعه:

تعيّن النصب عند جمهور النحويين، إذا كان الاستثناء منقطعا، وفق لغة الحجازيين، فنقول: ما قام القوم إلا حماراً. بنصب المستثنى المنقطع حماراً، ولا يجوز الإتباع. وأجازه بنو تميم في لغتهم، فنقول: ما قام القوم إلا حمار، أو ما ضربت القوم إلا حماراً، وما مررت بالقوم إلا حمارٍ، على أن يكون (حمار) بدلاً من المستثنى منه في المواضع الثلاثة، وهذه لغة بني تميم، ويقول الفراء: "والنصب في هذا النوع المختلف من كلام

---

(1) انظر: شرح المفصل، ج2، ص194. أوضح المسالك، ج2، ص58. شرح ابن عقيل،ج1، ص538. شرح الأشموني، ج2، ص240.

أهل الحجاز، والإتباع من كلام تميم"[1] وليس بنو تميم وحدهم في تجويز الإتباع هنا، فهذا جران العود النميري، وهو ليس تميمياً يقول:

يـــا ليتني وأنت يـــا لـــمـــيس فـــي بـــلـــدة لـــيس بـــهـــا أنيس

إلا الـــيـــعـــافـــيـــرُ وإلا الـــعـــيـــسُ

فقد وردت اليعافير بدلاً مرفوعاً من المستثنى منه (أنيس) مع أنه استثناء منقطع ليس من جنس المستثنى منه على لغة تميم، وأمّا الحجازيون فيوجبون النصب على الاستثناء. وقول ضرار بن الأزور:

عشية لا تغني الرمـــاح مكانها ولا النبل إلا المـــشـــرفي المصممُ

فقد رفع (المشرفيّ) على أنه بدل مرفوع من المستثنى منه (الرماح والنبل) مع أنه استثناء منقطع ليس من جنس المستثنى منه، وذلك على لغة تميم، مع أن ضراراً من بني أسد. وقول الأخطل التغلبي:

فـــرابية السكران قفر فما لهم بـــهـــا شبح إلا ســـلامٌ وحـــرملُ

فقد رفع (سلام) على أنه بدل مرفوع من شبح، مع أنه استثناء منقطع وهو غير تميمي. ومنه قول سعد بن مالك بن ضبيعة، جد طرفة بن العبد البكري:

والـــحـــرب لا يـــبقي لـــجـــا حـــمـــهـــا الـــتخيّل والـــرمـــاح

إلا الـــفـــتـــى الصبّـــارُ فـــي الـــنـــجـــدات والفرس الـــوقـــاح

برفع (الفتى الصبّار) على الإتباع، فهذه الشواهد الشعرية كما ترى لشعراء من نمير وأسد وتغلب وبكر، وهم ليسوا من تميم، ممّا يثبت أن هذه اللغة كانت في تميم وغيرهم، وأنها لغة فصيحة مشهورة لدى بني تميم وغيرهم[2] وقول الفرزدق من قصيدة يهجو بها جريراً: وهو تميمي:

وبنت كـــرام قد نكحنا ولم يكن لنا خـــاطـــب إلا السنانُ وعـــامله

---

(1) معاني القرآن الكريم، ج1، ص480، الفراء.

(2) لغات القبائل في كتب إعراب القرآن ومعانيه، ص70، د. إسماعيل القيام، رسالة جامعية. الجامعة الأردنية، 2004م.

فقد رفع (السنان) على أنه بدل مرفوع من المستثنى منه (خاطب) مع أنه مستثنى منقطع، ليس من جنس المستثنى منه، على لغة تميم.

من خلال هذه الشواهد لشعراء من تميم وغيرها، وأن لغة تميم من لغات العرب التي يُحتج بها، فأرى أن لا ضير أن يأتي المستثنى المنقطع في التركيب الاستثنائي المنفي تابعاً، أي بدلاً من المستثنى منه، على لغة تميم وغيرهم من العرب، أو مستثنى منصوبا على لغة الحجازيين الأكثر شهرة وانتشارا، وهي التي نزل فيها آي الذكر الحكيم في قراءة السبعة في قوله تعالى: **﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾**[1] بنصب (اتباعَ) على أنه مستثنى منصوب، وقُرئ المستثنى عند غير السبعة (اتباعُ) بالرفع على لغة تميم لأنه استثناء منقطع. وقوله تعالى: **﴿فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا﴾**[2] يتفق جمهور النحويين على أن (قليلاً) مستثنى منقطع؛ لأن المعنى في الآية الكريمة يستقيم إذا كان المستثنى منقطعاً، ويفسد إذا عددنا الاستثناء متصلاً. وقد قرئ (قليل) مرفوعاً على لغة بني تميم، وهو الأفصح هنا لخدمة المعنى في الآية الكريمة، وأعرب بدلاً أو مبتدأ خبره محذوف؛ لأن النحويين اختلفوا في إعراب هذا الاسم الواقع بعد إلا في الاستثناء المنقطع، فقد رأى سيبويه والمبرد وابن السرّاج والزجاجي والزمخشري وأبو حيان والنسفي أن المستثنى المنقطع يُعرب بدلاً من المستثنى منه. في حين نرى أن الفراء وابن خروف والصبان يعربون المستثنى المنقطع مبتدأ خبره محذوف.

فسواء جاء المستثنى المنقطع منصوباً أو تابعاً (بدلاً) من المستثنى منه، فهو جائز في سعة الكلام، وأرى أن لا خطأ في اللغتين (النصب والرفع) لأن كلتيهما واردتان في فن القول العربي كما رأينا في الشواهد السابقة وفي قول النابغة الذبياني:

وقفت فيها أصيلانـــا أســـائلها ... عيّت جـــوابا وما بالربع من أحد

إلا أُواريُّ لأيـــامـــا أبـــيـــنها ... والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد

---

(1) النساء / 157.

(2) هود / 116.

برفع (الأواري) على البدل. والأواري: محابس الخيل ومرابطها[1].

23. نصب المستثنى المتقدم على المستثنى منه:

يجوز بالإجماع تقديم المستثنى على المستثنى منه، فتقول: قام إلا زيداً القوم. فإذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه في جملة الاستثناء، وكان الكلام موجبا، غير مسبوق بنفي أو شبه نفي، وجب نصب المستثنى نحو سافر إلا المريضَ الضيوف. وإن كان الكلام غير موجب -مسبوق بنفي أو شبه نفي- فالمختار نصب المستثنى، وهي اللغة الأعم الأفصح، ومنه قول الكُميت بن زيد الأسدي في مدح آل البيت:

وما لي إلا آل أحمد شيعةٌ وما لي إلا مذهبَ الحق مذهبُ

فقد نصب المستثنى المقدّم (آل) و(مذهب) على المستثنى منه (شيعةٌ) و(مذهبٌ) لأنه تقدّم على المستثنى منه، والكلام منفي، وهذه هي اللغة الأفصح والأشهر، ويقول الرماني: "فإذا قدّمت المستثنى على المستثنى منه، نُصب لا غير"[2] ومنه قول كعب بن مالك الأنصاري:

الناس ألبٌ علينا فيك ليس لنا إلا السيوفَ وأطراف القنا وزرُ

حيث قدّم المستثنى (السيوف) على المستثنى منه (وزر) لأن أصل الكلام ليس لنا وزرٌ ولا ملجأ نلجأ إليه إلا السيوف وأطراف القنا. ومنه قول الكميت بن زيد كذلك:

وما لي إلا الله لا ربّ غيره وما لي إلا الله غيرك ناصر

حيث قدّم المستثنى لفظ الجلالة (الله) على المستثنى منه. وهذا هو مذهب الجمهور الذين يوجبون فيه النصب على الاستثناء، ورفضوا فيه الإتباع على البدلية، لأن البدل لا يتقدّم على المبدل منه، حيث إن البدل تابع، ورتبة التابع تكون بعد رتبة المتبوع[3].

---

(1) انظر: كتاب سيبويه، ج2، ص325. المقتضب، ج4، ص412. الأصول في النحو، ج1، ص290. شرح المفصل، ج2، ص80. حاشية الصبان، ج2، ص23. أوضح المسالك، ج2، ص63. شرح ابن عقيل، ج1، ص545. شرح الأشموني، ج2، ص245.

(2) معاني الحروف، ص127. الرماني.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص275، ابن الأنباري.

ولكن بعض النحويين قال بجواز التقديم على الإتباع؛ لأنه ورد في لغة العرب، كقول حسان بن ثابت:

لأنهم يـــرجـــون فيه شفاعـــةً إذا لـــم يـــكـــن إلا النبيون شافع

فقد قدّم المستثنى (النبيون) على المستثنى منه (شافع) وجاء به مرفوعاً بعد (إلا) مع أنه تقدّم على المستثنى منه على أنه بدل من (شافع) وإعراب (شافع) فاعل (يكنْ) التامة مرفوع في أحد الآراء. وأعربوا الثاني بدلاً من الأول –على القلب– ولهذا يرى بعض النحويين أن (النبيون) فاعل (يكنْ) التامة و(شافع) بدل من النبيين مرفوع. وقال سيبويه: "حدثني يونس بن حبيب أن قوماً يوثق بعربيتهم، يقولون: ما لي إلا أخوك ناصر"[1].

ولهذا فأرى أنه يجوز في المستثنى المتقدّم على المستثنى منه في جملة الاستثناء المنفية النصب على الاستثناء، وهو الأشهر والأفصح، أو الإتباع على البدلية من المستثنى منه المتأخر، لأن هذه اللغة ورد فيها شواهد، وأيدها يونس وسيبويه؛ لأنها وردت عن قوم من العرب الفصحاء الذين يوثق بعربيتهم[2].

24. تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه:

اختلف النحويون في إعراب المستثنى المتقدم على صفة المستثنى منه نحو قولنا: ما في الدار أحد إلا أبوك صالح. فإن (صالح) صفة أحد وفصل المستثنى (أبوك) بين المستثنى منه (أحد) وصفته (صالح). فيرى سيبويه أن لا يُكترث بالصفة، ويكون البدل مختاراً، كما يكون إذا لم تُذكر الصفة (صالح). أي يكون إعراب (أبوك) بالرفع بدلاً مرفوعاً، وعلامة رفعه الواو، وكأن الصفة (صالح) غير موجودة، كأننا قلنا: ما في الدار أحد إلا أبوك[3] من غير وجود للنعت (صالح). فالرفع عند سيبويه راجح والنصب مرجوح.

---

(1) كتاب سيبويه، ج1، ص372.

(2) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص277. أوضح المسالك، ج2، ص64. شرح ابن عقيل، ج1، ص547. شرح الأشموني، ج2، ص248. أسلوب الاستثناء بين النحو والبلاغة، ص291. د.عزام الشجراوي، رسالة جامعية، الجامعة الأردنية، 1991م.

(3) كتاب سيبويه، ج1، ص274.

ولكن المبرد والمازني –وهما بصريان– يخالفان رأي سيبويه إمام البصريين، ويريان أنه لا بد من نصب المستثنى (أبوك) على تقدير تقديم المستثنى كلياً على المستثنى منه ونعته، وكأنه قال: ما في الدار إلا أباك أحد صالح. فالنصب عندهما راجح، والرفع مرجوح. وقال صاحب الكافية وشرحها: وعندي أن النصب على الاستثناء، والرفع على البدلية مستويان؛ لأن لكلٍّ مرجحاً متكافئاً. فصاحب الكافية يأخذ برأي سيبويه من جهة الرفع، وفي الوقت نفسه يأخذ برأي المازني والمبرد من جهة النصب، لأن حجج الطرفين المختلفين في هذه المسألة متكافئة. فأخذ بكلا الرأيين من غير ترجيح أحدهما على الآخر[1].

وأرى أن رأي الرضي الاستراباذي في شرح الكافية هو الرأي الأسلم والأرجح بجواز الوجهين النصب والرفع من غير خلاف واختلاف؛ لأن كلا الوجهين له ما يرجّحه في فن القول العربي، وفي ذلك تيسير وتوسعة على أبناء اللغة العربية والناطقين بها.

25. تكرار (إلا) وإعراب ما بعدها:

من القضايا الخلافية بين النحويين قضية إعراب ما بعد (إلا) عندما تكرر في الجملة الواحدة. فيرى جمهور النحويين أنه لا يجوز الرفع في كليهما، كما لا يجوز النصب كذلك، إلا إذا كان الثاني هو الأول نفسه، وعند ذلك يكون الثاني توكيداً للأول، أو بدل غلط أو نسيان، أو عطف بيان منه فيقول سيبويه: "ولو قلت: ما أتاني إلا زيد إلاّ عبد الله كان جيداً، إذا كان عبد الله زيداً ولم يكن غيره؛ لأن هذا يكرر توكيدا، كقولك: رأيت زيداً زيداً، وقد يجوز أن يكون غير زيد، على الغلط والنسيان، كما يجوز أن تقول: رأيت زيداً عمراً، لأنه إنما أراد عمراً، فنسي فتدارك"[2].

فإذا كررت (إلا) لقصد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئاً، ولم تفد غير توكيد الأولى، وهذا معنى إلغائها، وذلك على البدل والعطف نحو: ما مررت بأحد إلا زيدٍ أخيك، (فأخيك) بدل من زيد ولم تؤثر فيه (إلا) شيئاً، فهي زائدة لمجرّد التوكيد، وليست أداة

---

(1) شرح الكافية، ج1، ص213. أوضح المسالك، ج2، ص68. شرح الأشموني، ج2، ص250.
(2) كتاب سيبويه، ج2، ص341.

استثناء، وكأننا قلنا: ما مررت بأحد إلا زيد أخيك. ومثال العطف قولنا: قام القوم إلا زيداً وإلا عمراً. فعمراً: اسم معطوف على زيد، وكأننا قلنا: قام القوم إلا زيداً وعمراً. وإلا الثانية زائدة للتوكيد، والواو: حرف عطف وعمراً: اسم معطوف على (زيد) ومثل ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي:

ومـــا الدهـــر إلا ليلة ونهارها وإلا طلوع الشمس ثـــم غيارهـــا

في قوله: إلا ليلة، وإلا طلوع الشمس. حيث كرر (إلا) وأوقع واو العطف قبل الثانية منها. وهذه الواو عطفت ما بعد إلا الثانية على ما بعد إلا الأولى وهي زائدة للتأكيد، والأصل: وطلوع الشمس. فطلوع: اسم معطوف على ليلة. واجتمع تكرار (إلا) في البدل والعطف في قول الشاعر:

مـــالـــك مـــن شيخك إلا عملُه إلا رســـيـــمـــه وإلا رمـــلُـــه

في قوله: إلا رسيمه وإلا رمله، حيث تكررت (إلا) ولم تفد غير مجرد التوكيد فألغيت. وبذلك يكون إعراب إلا رسيمه: إلا: زائدة للتوكيد. رسيم: بدل من عمل. وإلا رمله: الواو: حرف عطف. إلا: زائدة للتوكيد. رمل: اسم معطوف على رسيمه.

وإذا كررت (إلا) لغير التوكيد، وهي التي يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء، وقد أجاز النحويون هذا النمط اللغوي، فيقول سيبويه: "هذا باب تثنية المستثنى، وذلك قولك: ما أتاني إلا زيد إلا عمراً. ولا يجوز الرفع في (عمرو) من قبل أن المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر[1]".

في تكرار (إلا) لغير التوكيد، فلا يخلو إما أن يكون الاستثناء مفرغاً، أو غير مفرغ، فإذا كان مفرغاً شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي على الاستثناء، فتقول: ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا بكراً، ويجوز أن نشغل العامل بأي اسم منها ونصب الاسمين الآخرين على الاستثناء، فيمكن أن نقول: ما قام إلا زيداً إلا عمرو إلا بكراً. أو ما قام إلا زيدا إلا عمراً إلا بكرٌ. فلا بد من رفع أحدهم، لأن الفعل المنفي يحتاج إلى أن يكون أحد الأسماء فاعلاً

---

(1) كتاب سيبويه، ج1، ص338.

له، فيجب رفعه، ولا يجوز رفع الاسم الثاني أو الثالث، لأن الفعل لا يأخذ إلا فاعلاً واحداً، ولا يجوز أن يكون الاسم الثاني أو الثالث بدلاً من الاسم المرفوع الذي هو فاعل، وللمتكلم أو المنشء الخيار في هذا النظم إذا تكرر المستثنى، شريطة أن يعي أن الذي يودّ إخراجه في المعنى أي (المستثنى) أن يكون منصوباً، سواء أكان الأول أم الثاني أم الثالث؛ لأن الأصل في جواز ذلك سلامة المعنى، في كلا الحالين.

وإذا كان الاستثناء غير مفرّغ وتقدّم المستثنى منه نُصب الجميع على الاستثناء، نحو قولنا: ما قام أحد إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً، أو تأخر المستثنى منه وتقدم المستثنى، نحو قولنا: ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً أحدٌ. وهذا جارٍ سواء أكانت جملة الاستثناء مثبتة أم منفية، أي سواء أكان الكلام موجبا أم غير موجب. ولكن بعض النحويين يرون أنه إذا كان الكلام غير موجب جيء بواحد من هذه الأسماء معرباً بما يقتضيه الحال أي بحسب موقعه في الجملة، ويُنصب الآخران على الاستثناء نحو: ما قام أحد إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً. على أن يكون زيد بدلاً من أحد مرفوع. وكل من عمر وبكر، استثناء منصوب ويجوز إبدال أي منهما، ونصب الآخرين وهكذا.

ويرى بعض النحويين أنه يجوز رفع ما بعد إلا المكرّرة على أنه بدل، نحو قولنا: ما قام أحد إلا زيد إلا عمرو إلا بكر. برفع الأسماء الثلاثة على الإبدال، وهذه لغة تميم التي يحتج بها في تقعيد النحو، وإن كان المبرد يرفض رفع الأسماء جميعها على البداية، لأن المرفوع منها موجب[1]. ولكنني أقول بجواز رفع الأسماء بحيث يكون أحدها مرفوعا بالعامل. والاثنان الآخران مرفوعان بالإبدال، وهذا يكون خاضعاً للمعنى الذي يقصده المتكلم، فإن قصد الإبدال جاز فيها جميعاً الرفع وإن قصد الإخراج أي الاستثناء ينبغي نصب اثنين منها على الاستثناء. فالمعنى هو الحكم في هذه المسألة في كلا الحالين.

ولهذا فأرى أنه يجوز إذا تكررت (إلا) في الجملة غير الموجبة (المنفية) أن يكون ما بعدها بدلاً، نحو قولنا: ما قام أحد إلا زيد إلا عمرو إلا بكر. برفع الأسماء جميعها على البدلية؛ لأنها لغة تميم التي يحتج بها. ويجوز رفع أحد الأسماء على البدلية، ونصب

---

(1) المقتضب، ج4، ص424.

الاسمين الآخرين على الاستثناء وفق أفصح اللغتين، نحو قولنا: ما قام أحدٌ إلا زيد إلا عمراً إلا بكراً أو اختيار أي من الأسماء بدلاً، ونصب الاسمين الآخرين على الاستثناء بحسب المعنى المقصود. وهذا جائز في سعة الكلام من غير تحفظ؛ لأن أصول النظم في جملة الاستثناء في اللغة العربية تتسع للغتين المذكورتين؛ ولأن المعنى والدلالة هي نفسها من حيث الدخول والخروج أي (البدلية والاستثناء) في كلتا اللغتين. فعندما نقول: قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً. فالجميع مخرجون بإلا، لأنهم جميعاً مستثنى منصوب. وأما في قولنا: ما قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً. فالجميع داخلون؛ لأن حكم ما يتكرر من المستثنيات في المعنى هو نفسه حكم المستثنى الأول، وكذلك في قولنا: ما قام أحد إلا زيد إلا عمراً إلا بكراً. فالجميع داخلون. وفي قولنا: ما قام أحد إلا زيد إلا عمرو إلا بكر. فالجميع مخرجون؛ لأن كلاً من عمرو وبكر بدلان من زيد، فيأخذان حكمه من حيث المعنى كذلك، فهو مخرج من القيام لأنه بدل من أحد، وما تبعه على البدلية بعده مثله مخرج أيضاً. ولهذا فلا ضير من أن تكون لغة تميم مقبولة وسليمة في هذه المسألة في سعة الكلام، ولا أجد مبرراً لخلاف النحويين في قبولها في هذه المسألة ما دام النظم سليماً نحواً، وصحيحاً لغة وتعليقاً بين ألفاظه، وخاضعاً لمقتضى الحال بلاغة؟، فإنه يحمل معنى يعبر تعبيراً دقيقاً عما يجول في خاطر المنشئ أو المتكلم من معان داخلية ونفسية، ولذلك فإن تكرار الاستثناء خاضع لتلك المعاني ولمقتضى الحال التي سببت تكراره.

إن هذه التوسعة في نظم جملة الاستثناء المكرّر ما كانت لتكون إلا لخدمة المعنى الذي يحمله النظم والسياق وفق أسس لفظية ومعنوية وحالية ونفسية ونحوية، فلا بد من قبولها على تعدد وجوهها؛ لأنها كلها خاضعة لنواميس النظم وقواعده وأصوله في اللغة العربية[1].

---

(1) انظر: الأصول في النحو، ج1، ص303. معاني القرآن، ج1، ص90. الفراء. أوضح المسالك، ج2، ص69. شرح ابن عقيل. ج1، ص553. شرح الأشموني، ج2، ص254.

- أسلوب الاستثناء في القرآن الكريم بين النحو والبلاغة، ص306. د.عزام الشجراوي. رسالة جامعية، الجامعة الأردنية، 1991م.

26. إعراب (غير) إذا كانت بمعنى (إلا):

تعدّ (غير) من أكثر أدوات الاستثناء التصاقاً (بإلا) فيقول سيبويه: "وكل موضع جاز فيه الاستثناء (بإلا) جاز (بغير) وجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلا) لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى (إلا)[1] وإلى هذا المعنى أشار المبرد في قوله: "اعلم أن كل موضع جاز أن تستثنى فيه (بإلا) جاز الاستثناء فيه (بغير)، و(غير) اسم يقع على خلاف الذي يضاف إليه، ويدخله معنى الاستثناء لمضارعته (إلا)"[2].

وتعرب (غير) بما كان يُعرب به المستثنى مع (إلا) فنقول: قام القوم غير زيد. بنصب (غير)، كما تقول قام القوم إلا زيداً، بنصب زيد. وتقول: ما قام غيرُ زيد، فترفع (غير) وجوباً لأنها فاعل، كما تقول: ما قام إلا زيد. برفع (زيد) وجوباً على أنه فاعل. وتقول: ما قام أحد غيرَ حمار بنصب (غير) عند الحجازيين وغيرهم، وبالإتباع عند بني تميم، كما نفعل في قولنا: ما قام أحدٌ إلا حمار. فكلتا اللغتين جائزتان كما في قولنا: ما قام أحد إلا حماراً أو حمارٌ.

وبناء على ما ذكر من إعراب (غير) فيما سبق، فهذا هو مذهب جمهور النحويين، فهي تُعرب إعراب ما بعد (إلا) بحسب موقعها في الجملة. ولكنّ عدداً من النحويين ذكر أن (غير) إذا وردت بمعنى (إلا) نُصبت، سواء أكان الاستثناء تاماً أم منفياً أم ناقصا أم مفرغاً، فيقولون: ما جاءني غيرك بنصب غير، وما أتاني أحد غيرك. بالنصب أيضاً، ومنه قول المفضل:

لم يمنع الشرب منها غيرَ أن هتفت حمامة من ســحــوق ذات أو قال

بنصب (غير) مع أن الاستثناء منفي. وقول الشاعر:

ولا عيب فيها غيرَ شهلة عينها كــذاك عتاق الطير شهلاً عيونها

---

(1) كتاب سيبويه، ج2، ص343.

(2) المقتضب، ج4، ص422.

بنصب (غير) مع أن الاستثناء منفي. وورد عن سيبويه قوله: إن (غير) مبنية على الفتح[1]. ويرى الكوفيون كذلك أن (غير) يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه (إلا) سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وذلك نحو قولهم: ما نفعني غيرَ قيام زيد، وما نفعني غيرَ أن قام زيد. في حين يرى البصريون، أن (غير) يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن، فلا يجوز بناؤها.

وورد عن النحاس أن الكسائي والفراء أجازا نصب (غير) في كل موضع يحسن فيه (إلا) في موضعها، تم الكلام أو لم يتم[2] وذكر أن الفراء نسب هذه اللغة إلى بني أسد وقضاعة، ولا يجوز عند البصريين نصب (غير) إذا لم يتم الكلام. وإن إنتصاب (غير) في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد (إلا) عند المغاربة والأندلسيين، واختاره ابن عصفور، وعلى الحال عند الفارسي وابن مالك، وعلى التشبيه بظرف المكان (المفعول فيه) عند جماعة، واختاره ابن الباذش. "ونستطيع أن نقول: إن هذه اللغة يمكن أن تكون علامة من علامات التطور اللغوي الذي كان يسري في جوانب النحو العربي في لغات القبائل العربية، وذلك أن اهل هذه اللغة قد مالوا إلى توحيد الحركة على آخر كلمة (غير) دون النظر إلى تمام الكلام قبلها أو عدم تمامه، أي كأن (غير) مبنية على الفتح في هذه اللغة.

وإذا كان لنا أن ننظر إلى هذه اللغة في إطار ما يقع فيه المتعلمون من أخطاء في باب (غير) فإننا قد نجد في اللجوء إلى هذه اللغة مخرجاً يساعد في تيسير النحو العربي[3].

وتنفيذاً لرأي الكوفيين وغيرهم من النحويين ومنهم شيخ البصريين سيبويه، واعتماداً على لغة بعض القبائل كبني أسد وقضاعة، وما ذكره النحاس عن الكسائي والفراء، وتيسيراً على الشادين والمتأدبين، والناطقين بالعربية، فأرى الأخذ بهذا الرأي الذي تم

---

(1) كتاب سيبويه، ج2، ص330.

(2) معاني القرآن، ج1، ص382. إعراب القرآن، ج1، ص421. النحاس.

(3) لغات القبائل في كتب إعراب القرآن ومعانيه، ص72، د.اسماعيل القيام، رسالة جامعية، الجامعة الأردنية، 2004م.

عرضه والقائل: ببناء (غير) على الفتح، أو نصبها في كل موضع يحسن فيه (إلا) أينما وقعت في سياق الكلام[1].

27. إعراب تابع المستثنى بغير:

من الأمور المستغربة والمستهجنة لدى النحويين، أنهم اختلفوا في مسائل واضحة، ليست بذات تعقيد، لا مجال للخلاف فيها، ومن هذه المسائل إعراب تابع المستثنى (بغير)، فرأى بعضهم أنه لا يجوز إلا الجر، نحو قولنا: قام القومُ غير زيدٍ وبكرٍ. بكر: اسم مجرور معطوف على زيد المجرور بالإضافة.

ويرى كثير من النحويين أنه يجوز في تابع المستثنى بغير وجهان وهما: مراعاة اللفظ، فيكون مجروراً بالعطف على ظاهر اللفظ، كما مثّلنا قبل قليل، والوجه الآخر، مراعاة المعنى والمحل، نحو قولنا: قام القوم غير زيد وعمراً، بنصب (عمراً) على المعنى والمحل؛ لأن معنى (غير زيد) إلا زيداً، ومثله: ما قام القوم غير زيد وبكرٌ. برفع (بكر)؛ لأنه على معنى (إلا زيدٌ). وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على المحل، ولكنّ الشلوبين يرى أنه من باب التوهم.

ولهذا فأرى أن الوجهين (الجر والنصب) جائزان في تابع المستثنى (بغير) في الاستثناء التام الموجب، وأن الوجهين جائزان كذلك في تابع المستثنى (بغير) في الاستثناء التام المنفي، في سعة الكلام من غير أدنى تحرّج، ومن ذلك جواز الوجهين في الاستثناء المنقطع كذلك. ومثل (غير) في هذه المسألة (سوى) إلا أن (سوى) لا تظهر عليها حركات الإعراب؛ لأن آخرها ألف مقصورة[2].

28. جرّ المستثنى بما عدا وما خلا:

يرى سيبويه أن (عدا وخلا) فعلان، ينصبان المستثنى بعدهما، على أنه مفعول به، ويكون فاعلهما مضمراً، فقال: "أما خلا وعدا فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمار، وذلك

---

(1) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف،ج1، ص287. المقتضب، ج4، ص424. أوضح المسالك، ج1، ص411. شرح ابن عقيل، ج1، ص555. شرح الأشموني، ج2، ص260.

(2) انظر: كتاب سيبويه، ج2، ص337. المقتضب، ج4، ص425. أوضح المسالك، ج2، ص71. شرح ابن عقيل، ج1، ص557. شرح الأشموني، ج2، ص260.

قولك: ما أتاني أحد خلا زيداً. وأتاني القوم خلا عمراً، كأنك قلت: جاوز بعضهم زيداً، إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء[1] أما المبرد فيرى أن (عدا وخلا) فعلان، ينتصب ما بعدهما، وكذلك (ما عدا وما خلا) إلا أنه يرى في (خلا) أنها تأتي حرف جر فقال: "وأما (عدا وخلا) فهما فعلان ينتصب ما بعدهما، وفيهما معنى الاستثناء. وقد تكون (خلا) حرف خفض، فإذا قلت: ما خلا وما عدا لم يكن إلا النصب، وذاك لأن (ما) اسم فلا توصل إلا بالفعل[2].

ومثل هذا ما ذكره الزجاجي بقوله: "فأما ما خلا وما عدا، فإنهما تنصبان في الموجب والمنفي"[3] أما ابن جني فيرى أن (عدا) لا تأتي إلا ناصبة فوافق رأي سيبويه في قوله: "و(عدا) ما بعدها منصوب أبداً"[4].

ويكاد يتفق جمهور النحويين على أن (عدا) و(خلا) تأتيان للجر، وما بعدهما يكون مجروراً بهما. ومن الجر (بعدا) قول الشاعر:

أبحناحيهم قـتـلاً وأسـراً عـدا الشمطـاءِ والطفل الصغير

بقوله: عدا الشمطاءِ. فقد ورد (عدا) حرف جر والشمطاءِ: اسم مجرور. ومن الجر (بخلا) قول الأعشى:

خـلا الله لا أرجو سواك وإنما أعـدّ عيالـي شعبة من عيالـكا

في قوله: خلا الله. فقد جاءت (خلا) حرف جر. ولفظ الجلالة (الله) اسم مجرور. ولكن سيبويه لم يذكر أن (عدا) حرف جر، وذكر الجر بخلا، في قوله: "وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبدِ الله، فجعلوا خلا بمنزلة حاشا"[5].

أمّا (ما عدا وما خلا) فيتفق جمهور النحويين على أنهما فعلان؛ لدخول (ما) عليهما، وما بعدهما منصوب على المفعولية، إلا الجرمي والربعي والكسائي والفارسي، إذ

---

(1) كتاب سيبويه، ج2، ص348.

(2) المقتضب، ج4، ص426.

(3) الجمل في النحو، ص233، الزجاجي.

(4) اللمع في العربية، ص153، ابن جني.

(5) كتاب سيبويه، ج2، ص349.

يجيزون إبقاءها للجر، لأن (ما) زائدة لا مصدرية عندهم[1]. وقد ذكر خالد الأزهري أن (ما) هذه ليست مصدرية، وإنما هي زائدة لتوكيد الاستثناء؛ لأن وجودها وعدمه في السياق في إفادة المعنى سيان[2].

ولكن جمهور النحويين يوجبون نصب ما بعدها إذا دخلت عليها (ما) المصدرية كقول الشاعر لبيد بن ربيعة العامري:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكـل نعيم لا مـحـالـه زائـل

في قوله: ما خلا الله. فقد نصب لفظ الجلالة (الله) على أنه مفعول به للفعل (ما خلا) لدخول (ما) المصدرية عليه. وقول الشاعر:

تملُّ الندامى مـا عداني فإنني بكل الـذي يهوى نديمي مُـولـع

في قوله: ما عداني. فإن (عدا) فعل ماض، دال على الاستثناء، وذلك لدخول (ما) المصدرية عليه التي تدخل على الأفعال.

من خلال هذا العرض لآراء النحويين في هذه المسألة، فأرى جواز النصب أو الجر (بعد عدا وخلا) لأن الجرّ لا يفسد المعنى ولا يسبب لبساً أو غموضاً أو إبهاماً فيه، ولا يُضعف المبنى أو يخرجه على سنن العربية، حيث يقول الجرمي: "والجر قد يرد بعد (ما) عن بعض العرب المشهود بفصاحتهم، وكذلك النصب مشهور وراجح في هذه المسألة، لأنه رأي جمهور النحويين، وفي ذلك توسعة على أبناء اللغة العربية في هذه المسألة"[3].

29. النصب بحاشا:

اشتط النحويون في خلافاتهم حول (حاشا) وفعليتها، أو حرفيتها، وإعرابها فقال سيبويه: "وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر (حتى) ما بعدها، وفيه

---

(1) شرح الأشموني، ج1، ص238.

(2) شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص76.

(3) انظر: كتاب سيبويه، ج2، ص348. المقتضب، ج4، ص389. أوضح المسالك، ج2، ص75. شرح ابن عقيل، ج1، ص563. شرح الأشموني، ج2، ص273.

معنى الاستثناء"[1] وقد خالف المبرد رأي سيبويه إذ عدّ (حاشا) فعلاً، فقال: وما كان فعلاً فحاشا[2].

أما الزجاجي فيرى أنها تأتي فعلاً، بقوله: "ومن العرب من ينصب (بحاشا) ويجعلها فعلاً، وهو يرى أنها تأتي حرف جر، بقوله: "وأمّا (حاشا) فإنها تخفض على كل حال"[3] فمع أنه يذكر أنها قد تكون فعلاً، إلا أنه يميل إلى أنها حرف جر. وذكر ابن جني، أنها تكون حرف جر، وتكون فعلاً تنصب ما بعدها"[4].

وقد أوجز الأشموني رأيه في (حاشا) ولعله أصوب الآراء وأدقها؛ لما تضمنه من إفادة وموضوعية، فقال: "و(كخلا) في جواز جر المستثنى بها ونصبه (حاشا). تقول: قام القوم حاشا زيد، وحاشا زيداً، فإذا جرّت، كانت حرف جر، وإذا نصبت، كانت فعلاً. والجر بحاشا هو الكثير الراجح، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيته، ولم يجيزوا النصب، ولكن الصحيح جوازه، فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأخفش، وابن خروف والمازني والمبرد والزجاج وإبراهيم السري جواز النصب بحاشا[5] على خلاف ما ذكره سيبويه ومعظم البصريين الذين لم يعترفوا إلا بحرفيتها.

ولعل رأي الأشموني هو أقرب الآراء إلى الصواب؛ فهي يمكن أن تكون حرف جر أو فعلاً ناصباً ما بعده؛ لأنها استخدمت في اللغة بهذين المعنيين، وإن كان الجر هو الراجح في استعمالها، ولكن هذا لا يمنع من كونها فعلاً، كما ذكر الأشموني وغيره من النحويين السابق ذكرهم.

وتأييداً لرأي الأشموني وغيره من النحويين الذين تم ذكرهم، فإنني أرى جواز الوجهين لورودهما في لغة العرب، ومما ورد في لغة النصب، قول الشاعر:

---

(1) كتاب سيبويه، ج2، ص349.

(2) المقتضب، ج4، ص391.

(3) الجمل في النحو، ص232.

(4) اللمع في العربية، ص153.

(5) شرح ألأشموني، ج1، ص239.

حـــاشا قريشاً فإن الله فضلهم على البريـــة بـــالإسلام والـــدين

في قوله: حاشا قريشاً. حيث نصب (قريشاً) على أنه مفعول به منصوب للفعل (حاشا). وقول الجميح الأسدي:

حـــاشـــا أبـــا الثوبان إن أبـــا الثوبـــان لـــيـــس ببكمة فـــــدم

في قوله: حاشا أبا الثوبان. حيث نصبت حاشا (أبا الثوبان) فهي فعل[1].

30. تقديم المستثنى على العامل فيه والمستثنى منه:

من الأمور التي تدل على مرونة النظم في أسلوب الاستثناء، تقديم المستثنى على العامل فيه والمستثنى منه في جملة الاستثناء، على الرغم من أن هذا التقديم مسألة خلافية بين النحويين، إذ ذهب الكوفيون إلى أنه جائز نحو قولنا: إلا طعامك ما أكل زيد شيئاً. ونص عليه الكسائي والزجاج.

ولكن البصريين ذهبوا إلى أنه لا يجوز ذلك؛ لأن أداة الاستثناء في المعنى، بمثابة العطف (بلا) النافية، وتقديم المعطوف ممتنع[2] وأجازوا تقديم المستثنى على المستثنى منه فقط، ورفضوا تقديمه على عامله وعلى المستثنى منه، بشرط أن يتقدّم العامل في المستثنى منه، أو بعض جملة المستثنى منه.

وقد اعتمد الكوفيون في إثبات رأيهم وتأييده، إلى أن العرب قد استعملت المستثنى مقدماً، كما في قول أبي زيد الطائي:

خـــلا أن العتاق من المطايـــا حـــسُـــنَ فـــهـــن إلـــيـــه شوس

حيث قدم الشاعر أداة الاستثناء والمستثنى في جملة الاستثناء. ونظيره قول الأخطل التغلبي:

---

(1) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص278. أوضح المسالك، ج2، ص78. شرح ابن عقيل، ج1، ص622. شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص83.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص273. شرح ابن عقيل، ج1، ص624. أسلوب الاستثناء بين النحو والبلاغة، ص295. د.عزام الشجراوي، رسالة جامعية، الجامعة الأردنية، عمان، 1991م.

خــلا الله لا أرجو سواك وإنما أعــدّ عيالــي شعبة من عيالــكا

حيث قدّم الشاعر أداة الاستثناء والمستثنى. وقول العجاج:

وبــلــدة ليس بــها طــوريُّ ولا خــلا الــجــنّ بــهــا إنسيُّ

إذ قدم العجاج أداة الاستثناء والمستثنى على جملة الاستثناء؛ لأن أصل الجملة. ولا أنسىّ بها خلا الجنّ. وقول الفرزدق:

حــاشا قريشاً فإن الله فضلهم على البريــة بــالإسلام والــدين

حيث قدّم الشاعر أداة الاستثناء والمستثنى (حاشا قريشاً) على جملة الاستثناء.

وهكذا على الرغم من معارضة النحويين البصريين لتقديم الأداة والمستثنى على جملة الاستثناء، إلا أن النظم يبقى مستقيما معنى ومبنى مع هذا التقديم إذ لا لبس يكتنف المعنى، ولا اعوجاج يصيب النظم. ولو انطلق النحويون في نظرتهم إلى صحة النظم والتركيب من خلال خدمته للمعنى المقصود في إيضاحه أو إظهاره أو توكيده، أو تقريبه من نفس المخاطب، لما اختلفوا في جوازه أو صحته، لأن الأصل في النظم والتركيب أن يخدم المعنى في التعبير عنه، فإذا قام بهذه المهمة خير قيام، لا لبس فيه ولا غموض ولا إبهام ولا اعوجاج، على أي وجه عُرض من تقديم أو تأخير، كان مقبولاً. أما إذا كان التقديم أو التأخير في الكلم، يؤدي إلى اعوجاج في النظم والتركيب، وخروج على سنن العربية وأسسها في تعليق الألفاظ وربطها، أو يؤدي إلى غموض في المعنى، ولبس فيه، فهو مرفوض، لعدم جوازه. وعلى ذلك فيجوز تقديم المستثنى على عامله وعلى المستثنى منه في سعة الكلام؛ لأن هذا التقديم لا يؤدي إلى اعوجاج في النظم والتركيب أو إلى لبس في المعنى أو غموض أو إبهام فيه.

31. إخلاص الضم والإشمام في الفعل المبني للمجهول:

ورد في لغة العرب أنه إذا كان الفعل المبني للمجهول (للمفعول) ثلاثياً معتل العين، سُمع في فائه ثلاثة أوجه ولغات، وهي:

1. إخلاص الكسر، في نحو (قِيل) و(بِيع) و(صِيم)، ومنه قول رؤبه بن العجاج:

حيكت على نيرين إذ تـــحـــاك نـــختبط الـــشـــوك ولا تُـــشـــاك

(حاك) فعل ماض ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمفعول أخلص كسر فائه، فقال (حيك) وهذه هي اللغة المشهورة في بناء الفعل المعتل العين للمجهول وبهذه اللغة أخذ جمهور النحويين. ويروى البيت (حوكت على نيرين) بالواو. وعلى هذا يكون الشاعر قد أخلص ضم الفاء، فقال حوكت، ومن الأمثلة على إخلاص الكسر قولنا: في صام، صِيم. وزار: زير. وسال: سِيل. وعاف: عِيف. وطاف: طِيف.... وهكذا.

2. إخلاص الضم، في نحو قولنا: قال: قول. وباع: بوع. وصام: صوم. وزار: زور. وطاف: طوف.... وهكذا، ومنه قول رؤبة:

لـــيـــت وهـــل ينفع شيئاً ليت ليت شـــبـــابـــا بـــوع فـــاشتريت

فقال الشاعر (بوع) عندما بناه للمفعول، فأخلص ضم فائه. وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من فصحاء العرب في بني أسد، وبعض بني تميم، ومنهم ضبة وبني هذيل.

ولهذا فإن كلتا اللغتين: إخلاص الكسر وهي الأشهر والأعم أو إخلاص الضم جائزتان عند بناء الفعل المعتل الثلاثي (المعتل العين) للمفعول. وكلتا اللغتين فصيح، وإن كان إخلاص الكسر أفصح؛ لأنها لغة عامة العرب، بينما إخلاص الضم لغة بعضهم من الفصحاء، ولا مجال هنا للخلاف في استخدام أيٍّ من اللغتين في النظم الفصيح، عند بناء الفعل للمجهول.

3. وأما لغة الإشمام، وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر، ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ فقط، وأمّا في الكتابة والخط فلا ظهور له، وقد قرئ في السبعة، قوله تعالى: **﴿وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء﴾**[1] بالإشمام في (قِيل وغِيض) ويُسمى (روْما) في بعض اللغات. وبما أن هذه اللغة لا تظهر إلا باللفظ، فهي مخصوصة بقراءة القرآن في هذا الموضوع في الآية الكريمة، وليست عامة في غير قراءة القرآن الكريم[2].

---

(1) هود / 44 .

(2) انظر: أوضح المسالك، ج1، ص373. شرح ابن عقيل، ج1، ص458. شرح الأشموني، ج 2، ص128.

32. نصب الاسم المنصوب على الاشتغال أو رفعه:

حقيقة باب الاشتغال: هو أن يسبق اسم عاملاً مشتغلاً عنه بضميره، أو ملابسه لو تفرّغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظاً أو محلاً. أو هو أن يتقدم اسم على فعله الذي انشغل عنه بضميره أو بما يتصل بضميره، والأصل في هذا الاسم المتقدم أن يكون متأخراً عن فعله، كأن يكون مفعولاً به أو مضافاً إلى مفعوله، أو مجروراً بحرف الجر.

وباب الاشتغال من أبواب النحو وموضوعاته التي اختلف فيها النحويون أيما اختلاف، وطلبوا من الكُتاب والشعراء والمتأدبين أن يحفظوا قواعد كثيرة في هذا الباب، لا مبرر لمعظمها، وإن كانت تدل على فهم وحذق وذكاء وتعمّق في اللغة، إلا أنها جعلت المتأدب يقف حائراً أمام هذه القواعد التي عقدت المسألة فأوجسوا خيفة منها، فابتعدوا عن هذا الأسلوب الجميل في كتاباتهم خوفاً من الوقوع في الخطأ.

ولكنني أرى أن المسألة ليست بهذا الحَزْن والتعقيد إذا ما نظرنا إلى هذا الأسلوب نظرة كلية شاملة من حيث المبنى والمعنى، لأن حدّ الاشتغال -كما ذكرنا قبل قليل- أن يتقدّم اسم يتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه، كقولنا: زياداً عرفته. أي: عرفت زياداً عرفته. زياداً: مفعول به منصوب على الاشتغال بفعل محذوف تقديره 0 عرفت) يفسِّره المذكور (عرفت). عرفته: عرف: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل. التاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. الهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. وهذا الضمير (الهاء) يعود إلى (زياد) المفعول به المنصوب على الاشتغال. فالفعل (عرف) اشتغل بنصب ضمير (زياد) عن نصب (زياد) نفسه الذي نُصب بفعل محذوف تقديره (عرف). ومثل قولنا: زياداً عرفت أخاه. وزياداً تعرّفت إليه. وهذا هو مذهب جمهور النحويين البصريين، وأمّا مذهب النحويين الكوفيين، أنه منصوب بالفعل المذكور بعده.

ويرى جمهور النحويين البصريين كذلك أن للمشغول عنه خمسة أحكام في إعرابه وهي:

أولاً: ما يجب فيه النصب إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل، وهي: أدوات الشرط (إنْ وإذا وحيثما) فقط مثل قولنا: إن زياداً لقيته فأكرمه. وأدوات التحضيض، مثل (هلاّ) كقولنا: هلاّ زياداً أكرمته. وأدوات العرض مثل (ألا) في قولنا: ألا زياداً أكرمته. وأدوات الاستفهام غير الهمزة، مثل قولنا: هل زياداً أكرمته؟ زياداً فيما سبق اسم منصوب على الاشتغال، واجب النصب عند جمهور البصريين، ولا يجوز فيه الرفع على الابتداء، إذْ لا يقع الاسم بعد هذه الأدوات. وأجاز بعض النحويين وقوع الاسم بعدها فلا يمتنع الرفع على الابتداء، كقول النمر بن تولب يجيب فيها امرأته وقد لامته على التبذير:

لا تــجزعي إن منفسٌ أهلكته فــإذا هلكت فعند ذلك فــاجزعي

فقد جاء (منفسٌ) مرفوعاً بعد أداة الشرط (إن)، ويرى الكوفيون أن (منفس) بالرفع مبتدأ وجملة (أهلكته) خبره، واستدلوا بهذا الشاهد على جواز رفع الاسم على الابتداء بعد أدوات الشرط، أو رفعه على أنه فاعل لنفس الفعل المذكور بعده (أهلك) وكما في قولهم: إن زيد يزورك فأكرمه. وهذا مذهب الكوفيين بجواز تقديم الفاعل على الفعل الرافع له.

ولكن البصريين يرفضون ذلك جملة وتفصيلاً، ويرون أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده. ومثل ذلك قول لبيد بن ربيعة:

فإنْ أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديــك الــقــرون الأوائل

ففي قوله: إنْ أنت لم ينفعك. فأنت: ضمير منفصل في محل نصب مفعول به عند النحويين البصريين. وفي محل رفع مبتدأ عند النحويين الكوفيين. وأرى أن الضمير (أنت) من ضمائر الرفع المنفصلة، ولا يمكن أن يكون في محل نصب مفعول به، وهذا يؤيد رأي الكوفيين.

ثانياً: ما يجب فيه الرفع ليُعرب مبتدأ، وذلك إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد أداة تختص بالابتداء مثل (إذا) الفجائية التي لا يأتي بعدها إلا مبتدأ، مثل قولنا: خرجت فإذا زيادٌ ينصحه أبوه. وإذا فصلت إحدى الأدوات التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها بين الاسم المشغول عنه والفعل المشغول بعده، وهذه الأدوات عشرة أنواع هي أدوات الشرط والاستفهام والتحضيض والعرض، ولام الابتداء. وكم الخبرية، والحروف الناسخة،

والأسماء الموصولة والأسماء الموصوفة بالعامل المشغول، وبعض حروف النفي وهي (ما) مطلقاً و(لا) بشرط أن تقع جواب القسم، وإذا وقع المشغول عنه بعد واو الحال.

ثالثاً: ما يجوز فيه النصب، وذلك إذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب كالأمر والنهي والدعاء، نحو قولنا: زيداً اضربه. وزيداً لا تضربه. وزيداً رحمه الله. ويجوز رفع (زيد) ونصبه، والمختار النصب. وكذلك يختار النصب إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام، نحو قولنا: أزيداً ضربته؟ بالنصب أو الرفع، والمختار النصب.

رابعاً: ما يجوز فيه الأمران، والرفع أفضل. وهو كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه، ولا ما يوجب رفعه، ولا ما يرجّح نصبه. نحو قولنا: زيد ضربته. فيجوز رفع زيد ونصبه، والمختار الرفع، لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار ومنه قول امرأة من بني الحارث بن كعب:

فـــارســاً مـــا غادروه ملحماً غـــير زُمّيل ولا نـــكـــس وكـــل

في قوله: فارساً ما غادروه. حيث نصب الاسم السابق، وهو قوله (فارساً) المشتغل عنه بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وهذا يدل على أن النصب جائز، وليس ممتنعاً، ومنه قوله تعالى: ﴿**جنات عدن يدخلونها**﴾[1] بكسر (جنات) حيث يقول أبو حيان: "وقرأ زيد بن ثابت وأبو عبد الرحمن (جنات عدن) بالنصب على الاشتغال. أي: يدخلون جنات عدن يدخلونها[2].

خامساً: ما يجوز فيه الأمران: الرفع والنصب على حدٍّ سواء، لعدم وجود ما يقدم أحدهما على الآخر[3].

---

(1) النحل / 31.

(2) البحر المحيط، ج5، ص488. أبو حيان.

(3) انظر: المقتضب، ج2، ص76. مغني اللبيب، ج2، ص307. أوضح المسالك، ج2، ص137. شرح ابن عقيل، ج1، ص475. شرح الأشموني، ج2، ص147.

إن اختلاف النحويين في الاسم المشغول عنه، وتقسيم هذا الاسم إلى خمسة وجوه إعرابية، واختلافهم في كل وجه منها، يجعلنا نقرّ بأن هذا الخلاف أدّى إلى تشعب هذا الباب وتعدد وجوهه، وهذا ما يبرر رأينا الذي ندعو إليه، وهو أن الاسم المشغول عنه يجوز فيه الوجهان الرفع والنصب، وإن كان أحدهما راجحاً والآخر مرجوحا في بعض التراكيب والجمل وهذا الجواز ييسّر الأمر على أهل العربية والناطقين بها، من غير الخوض في تلك القواعد والخلافات التي لا تؤدّي إلا إلى تعقيد المسألة، مع أنها ذات أمر واضح ميسّر، فسواء أكان الاسم المشغول عنه مرفوعاً أم منصوباً، فإن نظم الجملة في هذا الباب فصيح وسليم؛ لأنه يفصح عن المعنى المقصود بوضوح وجلاء.

وبذلك يصبح أسلوب الاشتغال أسلوباً مستخدماً في اللغة، بلا خوف من الخطأ واللحن، لجمال نظمه لما فيه من تقديم وتأخير. ووضوح معناه، ولكنّ المتأدبين المعاصرين يتحرّجون من استخدامه في أساليبهم خوفاً من وقوعهم في الخطأ واللحن، وقد ذكر سيبويه في كتابه أن للعرب لغتين في الاسم المشغول فقال: "فالنصب عربي كثير، والرفع أجود"[1] وقال الأخفش في قوله تعالى: **﴿إنا كلّ شيء خلقناه بقدر﴾**[2] يجوز في (كل) الرفع، وهي اللغة الكثيرة، غير أن الجماعة اجتمعوا على النصب، وربما اجتمعوا على الشيء كذلك مما يجوز والأصل غيره[3].

33. ورود الحال معرفة:

مذهب جمهور النحويين، أن الحال لا تكون إلا نكرة، وأنّ ما ورد منها معرفاً لفظا، فهو منكر معنى، وفي هذا ورد قول ابن مالك:

والحال إنْ عُرّف لفظاً فـاعتقد تنكيره معنى كـوحـدك اجـتهد

فهو يرى ما يراه جمهور النحويين في هذه المسألة، في إنكار ورود الحال معرفة، وإن وردت معرفة يؤولونها بنكرة. غير أن الحال تأتي في اللغة معرفة، نحو قولهم:

---

(1) كتاب سيبويه، ج1، ص82.

(2) القمر / 49.

(3) معاني القرآن، ج1، ص78. الأخفش.

(جاءوا الجماء الغفير، وكلمته فاه إلى فيَّ. وجاء زيد وحده) عند سيبويه والمبرد[1] ومن ورود الحال معرفة قول لبيد بن ربيعة:

فـــأرسلها العراك ولـــم يذدها ولـــم يشفق على نغص الدخـــال

في قوله: أرسلها العراك. حيث وردت الحال (العراك) معرفة، وهذا خلاف ما قرره جمهور النحويين، ولكنهم يؤولونه بالنكرة، أي أرسلها معتركة، بمعنى مزدحمة. وقول أحد بني جناب، لم يُذكر اسمه:

فجاءت بـــه سبط العظام كأنما عمامـــتـــه بين الـــرجـــال لـــواء

حيث ورد الحال معرفة في قوله (سبط العظام). ولكن جمهور النحويين يؤولونه بالنكرة، أي (مستقيماً أو معتدلاً) في قامته. والكوفيون يجيزون ورود الحال معرفة بشروط، وقد أجاز يونس بن حبيب والبغداديون تعريف الحال مطلقا بلا شروط أو تأويل، ورجّح هذا الرأي المرادي، وأميل إلى هذا الرأي؛ لأن فيه تيسيراً وتوسعة على المتأدبين في ورود الحال معرفة، ولأن شواهد نثرية وشعرية وردت على ذلك، وإن كان أكثر ورود الحال نكرة، ولكن لا وهن ولا تثريب على من يأتي بالحال معرفة في استخداماته اللغوية[2].

34. تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر:

يرى جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، ولكن المسألة تحتاج إلى وقفة وإنعام نظر من جانبين:

الأول: إن صاحب الحال قد يكون مجروراً بحرف جر زائد، نحو قولنا: ما جاء من أحد راكباً. (راكباً) حال. وصاحبها (من أحد) مجرور لفظاً بحرف الجر الزائد (من)، ولا خلاف هنا بين النحويين في أن صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف جر زائد، جاز

---

(1) كتاب سيبويه، ج1، ص186. المقتضب، ج2، ص74.

(2) انظر: توضيح المقاصد والمسالك، ج2، ص126. المرادي. أوضح المسالك، ج2، ص81، شرح ابن عقيل، ج1، ص572. شرح الأشموني، ج2، ص288.

تقديم الحال عليه أو تأخيره عنه، فيصح أن نقول: ما جاء من أحد راكبا، وأن نقول: ما جاء راكباً من أحد. فكلا التركيبين سليمان.

الثاني: إن الخلاف بين النحويين منحصر في مسألة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي غير زائد. ويقول جمهور النحويين بمنع ذلك، فلا يجوز أن نقول في (مررت بهند جالسة: مررت جالسة بهند) لأن في تقديم الحال في الجملة الثانية لبساً.

ولكن عدداً من النحويين منهم: ابن مالك والفارسي وابن كيسان وابن برهان وغيرهم يرون أنه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر الأصلي لوروده في القرآن الكريم في قوله تعالى: **﴿وما أرسلناك إلا كافة للعالمين﴾**. فقد تقدم الحال (كافة) على صاحبها المجرور بحرف الجر (للعالمين). وقول الشاعر:

تسلّيت طُـرّاً عنكـم بعد بينكم بـذكراكـم حتى كـأنـكم عندي

فقد تقدم الحال (طراً) على صاحبها المجرور بحرف الجر في قوله (عنكم). وقول الشاعر:

غـافـلاً تعرض المنية للمرء فـيـدعـى ولات حـيـن إباء

فقد تقدم الحال (غافلاً) على صاحبه المجرور بحرف الجر في قوله (للمرء) وقول الشاعر:

مشغوفة بـك قد شغفت وإنما حُـمّ الـفراق فـمـا إليك سبيل

ففي قوله (مشغوفة بك) فإن الحال (مشغوفة) قد تقدم على صاحبه المجرور بحرف الجر (بك) وقول الشاعر سويد بن خذاف أو سويد العبدي:

إذا المرء أعيته المروءة ناشئا فمطلبها كـهـلاً عـليه شـديـد

فإن الحال (كهلاً) قد تقدم على صاحبه المجرور بحرف الجر في قوله (عليه) ومنه قول عروة بن حزام العذري:

لئن كان برد الماء هيمان صاديا إلـيّ حـبـيـبـاً إنـها لحبيب

فهيمان وصاديا: حالان منصوبان تقدما على صاحبهما الضمير (الياء) المسبوق بحرف الجر بقوله (إلي) وقول طليحة بن خويلد الأسدي:

فـــإن تـــك أذواد أُصبن ونسوة فلن يـــذهبوا فـــرغـــاً بقتل حبال

(فرغاً) حال منصوب تقدم على صاحبه المجرور بحرف الجر في قوله (بقتل).

ويرى بعض النحويين جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر في الشعر فقط، وعملوا على تأويل الآية الكريمة التي تقدم فيها الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر التي سبق ذكرها قبل قليل.

ورأى الكوفيون جواز تقديم الحال على صاحبه المجرور إذا كان ضميراً أو كانت الحال جملة فعلية. ولكن بعضهم أجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر مهما كان نوعه.

ولكن المسألة تبدو أيسر من ذلك ولا تتطلب هذه الخلافات كلها، لأن اللغة تتسع لتقديم الحال على صاحبها أو تأخيره، طالما أن هذا التقديم أو التأخير لا يسببان خطأ في التركيب أو النظم أو تعقيداً فيه، ولا يسببان غموضاً في المعنى أو إبهاماً. فللمتكلم أو المنشئ حرية التعبير بتقديم الحال على صاحبها أو تأخيرها، ما دامت الرسالة واضحة لا خطأ فيها ولا إبهام، وإن النصوص العربية التي استشهدنا بها لإثبات ما ذهبنا إليه بجواز تقديم الحال إذا كان صاحبها مجروراً بحرف جر أصلي أو تأخيرها عن صاحبها مهما كان نوعه فلا غضاضة فيها وتؤيد ما ذهبنا إليه"[1].

35. تقديم التمييز على عامله:

اختلف النحويون فيما بينهم على جواز تقديم التمييز على عامله أو منعه، فيرى سيبويه أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء أكان العامل متصرفاً أم غير متصرف، فلا يجوز أن نقول: نفساً طاب زيد، ولا عندي درهماً عشرون. وأجاز الكسائي والمازني

---

(1) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص247. ابن مالك. شرح المفصل، ج2، ص211. أوضح المسالك، ج2، ص88. شرح ابن عقيل، ج1، ص583. شرح الأشموني، ج2، ص298.

والمبرد وابن مالك تقديم التمييز على عامله المتصرف نحو قولنا: نفساً طاب زيد. وشيباً اشتعل رأسي، ومنه قول المخبل السعدي، وقيل لأعشى همدان، وقيل هو لقيس بن الملوّح العامري:

أتـــهجر ليلى بـــالفراق حبيبها ومـــا كـــان نفساً بـــالفراق تطيب

في قوله (نفساً بالفراق تطيب) نفساً: تمييز منصوب وعامله الفعل (تطيب) وقد تقدم التمييز على عامله، وأجاز هذا التقديم الكوفيون، والمازني والمبرد والجرمي من البصريين، وتبعهم ابن مالك؛ لأن العامل متصرف، ولكن سيبويه وجمهور النحويين يرون في ذلك ضرورة لا يقاس عليه، ومنه قول الشاعر:

ضيعت حـــزمي في إبعادي الأملا وما ارعويت وشيباً رأسي اشتعلا

فقد تقدم التمييز (شيباً) على عامله المتصرف (اشتعل) ومثل هذا الشاهد قول الشاعر:

أنـــفـــســـاً تطيب بنيل المـــنى وداعـــي المـــنـــون ينادي جهارا

في تقدم التمييز (نفساً) على عامله المتصرف (تطيب) وقول الشاعر:

ولست إذاً ذرعـــاً أضيق بضارع ولا يـــائـــس عند التعسّر من يسر

في تقديم التمييز (ذرعاً) على عامله المتصرف (أضيق) وقول ربيعة بن مقروم الضبي:

رددت بمثل السِّيد نهدٍ مقلص كميش إذا عـــطـــفاه مـــاء تحلبا

في قوله (ماء) حيث تقدم التمييز على عامله المتصرف (تحلب) وقول الشاعر:

إذا المرء عيناً قرّ بالعيش مثريا ولـــم يُعن بـــالإحسان كان مذمّما

في قوله (عينا) حيث قدّم التمييز (عينا) على عامله المتصرف (قرّ) وقول الراجز:

ونـــارنـــا لـــم يُـــرَ ناراً مثلها قـــد علمت ذاك مـــعـــدٌّ كـــلـهـــا

في قوله (ناراً) وهو تمييز منصوب تقدم على عامله (مثل) وهو اسم جامد، ولكن النحويين الذين أجازوا تقديم التمييز على عامله المتصرف رأوا أن التمييز في هذا الشاهد (ناراً) للضرورة، لأن عامله اسم جامد وليس متصرفاً.

ودرءاً للخلاف في هذه المسألة، وبناء على ما تقدم من شواهد وآراء لكبار النحويين الذين قالوا بجواز تقديم التمييز على عامله المتصرف، ومن أشهرهم المازني والمبرد والكسائي والجرمي، وابن مالك وابن هشام والأشموني وابن عقيل وخالد الأزهري وغيرهم من النحويين الكوفيين.

فإنني أرى جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف استناداً إلى ما ذكره النحويون السابق ذكرهم، ولوروده في فصيح كلام العرب، في عصور الاحتجاج، فلا مجال لرفض هذا التقديم في سعة الكلام في أساليبنا المعاصرة والحديثة تيسيراً على أبناء العربية والمتأدبين والكُتاب[1].

36. زيادة حرف الجر (منْ)

يأتي حرف الجر (من) زائداً في تراكيب اللغة العربية، نحو قولنا: ما جاءني من أحد. من: حرف جر زائد. أحد: فاعل مرفوع بضمة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. ولكن جمهور النحويين البصريين يشترطون شرطين لزيادتها، أحدهما: أن يكون المجرور نكرة. والثاني: أن يسبقها نفي أو شبه نفي (النهي، نحو: لا تضرب من أحد. والاستفهام، نحو قوله تعالى: **﴿هل ترى من فطور﴾**[2] ونحو قولنا: هل جاءك من أحد؟) وأمّا النفي ففي قوله تعالى**﴿وما تسقط من ورقة إلا يعلمها﴾**[3] وقوله تعالى: **﴿ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت﴾**[4]. ووردت (من) زائدة في قول زهير بن أبي سُلمى:

---

(1) انظر: كتاب سيبويه، ج1، ص314. توضيح المقاصد والمسالك، ج2، ص176. مغني اللبيب، ج2، ص462. أوضح المسالك، ج2، ص115. شرح ابن عقيل، ج1، ص607. شرح الأشموني، ج2، ص348.

(2) الملك / 3.

(3) الأنعام / 59.

(4) الملك / 3.